مصادر البيانات السكانية

هل فكرت أيها القارئ لماذا تنتشر الإشاعات والأوهام والمبالغات حول بعض الظاهرات في بعض المجتمعات؟ هل فكّرت كيف نكوّن تصوراتنا عن مجتمعنا؟ هل فكّرت في الوقت الطويل الذي يمكن أن يهدر في الجدل حول قضايا اجتماعية، مثل مدى ارتفاع العنوسة، أو معدلات الطلاق، أو معدلات البطالة أو الجريمة؟ إن توافر الإحصاءات الدقيقة والمنتظمة كفيل بالإجابة عن كثير من التساؤلات، وهو علاج ناجع للحد من الإشاعات. إن توافر الإحصاءات البسيطة قادر على حسم الجدل وتوفير الوقت لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتنا الاجتماعية.

وتحظى البيانات السكانية بأهمية كبيرة جدّاً سواء لأغراض التخطيط أو التقويم أو الدراسات السكانية خاصة، والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية عامة. وتنقسم البيانات السكانية إلى نوعين رئيسين؛ الأول: ويسمى **البيانات الثابتة**. ويوفر هذا النوع معلومات عن توزيع السكان وخصائصهم، كالنوع والعمر والحالة الزواجية والنشاط الاقتصادي، والحالة العملية، والوضع السكني وغيرها، في فترة زمنية محددة. ويمكن تشبيه هذه البيانات بصورة فوتوغرافية (معلوماتية) للوضع السكاني في نقطة زمنية معينة. ويعتبر التعداد والمسوحات بالعينة من أهم مصادر هذه البيانات. أما النوع الثاني: فهو

البيانات غير الثابتة، وهي تتناول حركة السكان (أي التغيرات التي تطرأ على السكان) مثل المواليد والوفيات، والزواج والطلاق، والهجرة وغيرها. وهذا النوع من البيانات يُشبه بالفيلم المتحرك الذي يسجل بعض الأحداث الديموغرافية بصفة مستمرة. وتعتبر التسجيلات الحيوية بأنواعها المختلفة المصدر الرئيسي لهذا النوع من البيانات.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن أهم مصادر البيانات السكانية ما يلي:

- التعداد السكاني.
- المسح بالعينة.
- الإحصاءات الحيوية (أو التسجيلات الحيوية).

ويُعتبر كل من هذه المصادر مكملاً للآخر، فالمسوحات بالعينة تستخدم لتحديث بيانات التعداد، خاصة عندما يُجرى التعداد على فترات زمنية متباعدة، وقد تستخدم هذه المسوحات أحياناً عوضاً عن بيانات التعداد في حالة عدم التمكن من إجراء التعداد السكاني، بحيث يمكن من خلالها تقدير عدد السكان ومعرفة سماتهم الرئيسة. وفي بعض الأحيان، تستخدم بيانات التعداد لتقويم بيانات التسجيلات الحيوية، ومعرفة مدى النقص في تغطيتها ودقة محتواها. كما يستخدم المسح بالعينة لهذا الغرض أيضاً.

اولا: التعداد السكاني

مفهوم التعداد:

يرجع أصل كلمة تعداد أو حصر Census في اللغة الإنجليزية – على الرغم من وجود بعض الاختلاف في المعنى بين الحصر والتعداد – إلى الكلمة اللاتينية Censere التي تعني جمع الضرائب أو التثمين. ولعل هذه الخلفية التاريخية تفسر ما عانت منه بعض المحاولات الأولى لحصر السكان من مشكلات، وما واجهته من شكوك وعدم قبول عند الكثيرين. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة تعداد قد تستخدم في غير المجالات الديموغرافية، كالتعداد الزراعي، والتعداد الصناعي، وتعداد المباني والمنشآت وغيرها. وعلى الرغم من أن التعداد السكاني يكون شاملاً لكل أفراد المجتمع في معظم الأحيان، إلا أنه قد يكون جزئياً حينما يستهدف عدّ السكان لإقليم أو منطقة داخل دولة معينة، أو يقتصر على قطاع أو فئة من السكان بعينها، كالأفراد المنحدرين من أصل أوربي، كما كان يحدث في جنوب أفريقيا قبل انهيار الحكم العنصري هناك.

وعلى أية حال، يُعرف التعداد السكاني من قبل هيئة الأمم المتحدة أنه **"العملية الكلية لجمع المعلومات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتصنيفها وتبويبها ونشرها لكل الأفراد داخل دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة، في فترة زمنية**

محددة"[1]. وبعبارة أخرى فإن التعداد السكاني هو القيام بالحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وبهذا فإن العدد الإجمالي لسكان الدولة ليس هو الهدف الوحيد من إجراء التعداد، بل يُعد التعداد هو المصدر الأساسي للبيانات السكانية عن حجم السكان وخصائصهم وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة.

وبناء على ما سبق، يمكن تشبيه بيانات التعداد بمرآة تعكس لنا المجتمع بخصائصه المختلفة، أو كما شبهها أحد المختصين؛ بالعدسات التي من خلالها يمكن أن نكوّن تصوراتنا أو انطباعنا عن المجتمع الذي نعيش فيه[2]. ولكن يجب ألا ننسى أن التصور أو الانطباع الدقيق والواقعي لا يأتي إلا من خلال الإحصاءات الدقيقة، فمثلاً لا يمكن معرفة أبعاد مشكلة اجتماعية كالطلاق أو البطالة في مجتمع ما – ما لم تكن هناك إحصاءات دقيقة عن الحالة الزواجية أو القوى العاملة فيه.

وتحتل بيانات التعداد أهمية كبرى في التخطيط للتنمية عامة، وفي التخطيط للقوى العاملة والتعليم وغيره من الخدمات المختلفة خاصة. ولا تقتصر أهمية

بيانات التعداد السكاني في التخطيط فقط، وإنما تعتبر أساسية – أيضاً – في عمليات تقويم خطط التنمية في تحقيق أهدافها – نجاحها أو فشلها –، بالإضافة إلى أنها من أخصب المجالات للدراسات والبحوث العلمية، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو جغرافية، مما ينعكس في أهداف التعداد وأغراضه كما سيتضح فيما بعد.

أهداف التعداد:

لماذا يُجرى التعداد السكاني؟ وما الغرض منه؟ هناك أهداف وأغراض كثيرة جدّاً تبرر، بل تحتم – في بعض الأحيان – إجراء التعداد السكاني. ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **تلبية احتياجات الدولة من البيانات الإحصائية الأساسية**، مثل عدد السكان، وخصائصهم، وتوزيعهم الجغرافي، وذلك لأغراض التخطيط الشامل، سواء على مستوى الدولة أو على مستويات محلية مختلفة، أو للأغراض الإدارية المختلفة. كما أنه يوفر البيانات اللازمة لتقويم إنجازات الخطط التنموية السابقة من جهة، وصياغة السياسات الحكومية في مجالات مختلفة، كتوزيع الإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية بعدالة بين المناطق الجغرافية أو الفئات السكانية من جهة أخرى.
- **توفير البيانات اللازمة لإجراء الدراسات السكانية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتخصصة – النظرية والتطبيقية** – في المجالات المختلفة،

كالزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية، وتوزيع الخدمات المختلفة، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات التعداد في حساب المعدلات الحيوية بجميع أنواعها .

- **إيجاد إطار لتصميم العينات والمسوحات السكانية والاجتماعية، والاقتصادية**، التي تقوم بإجرائها الجهات الحكومية أو الباحثون في الجهات الأخرى في المجالات المتعددة، كمسوحات ميزانية الأسرة، أو دراسات الهجرة والخصوبة والوفيات، أو حتى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى[1].

- **توفير المعلومات اللازمة عن حجم الفئات السكانية أو أعداد سكان المناطق المختلفة**؛ لتحديد حجم التمثيل السياسي في المجالس والهيئات الحكومية على المستوى القومي أو المحلي، أو لتحديد المناطق الانتخابية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى.

طرق إجراء التعداد:

يعتمد إجراء التعداد السكاني وتنفيذه على أسس وإجراءات كثيرة ومعروفة، يمكن إبراز أهمها من خلال الأسئلة التالية: أين يتم عد الناس (حسب أماكن وجودهم وقت التعداد أم حسب أماكن إقامتهم المعتادة)؟ وكيف يتم جمع بياناتهم؟ ومتى يتم عدهم؟ وما التقسيمات الجغرافية (جغرافية التعداد) التي يعتمد عليها في تنفيذ وجمع بيانات التعداد وإبراز نتائجه وتبويبها؟ وما عناصر الخطة الشاملة والأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ التعداد؟

وعلى أية حال، هناك ثلاث طرق لإجراء التعداد السكاني، هي:

- **طريقة العد الفعلي** (de facto): تتمثل هذه الطريقة في حصر السكان حسب أماكن وجودهم في لحظة الإسناد (أو ليلة التعداد) سواء كان وجودهم فيها بصفة دائمة أو مؤقتة، أي بصرف النظر عن أماكن إقامتهم المعتادة. وفي حالة اتباع هذه الطريقة فإن الزوار الموجودين في مدينة الرياض يعدون ضمن سكان المدينة على سبيل المثال. وتتسم هذه الطريقة بسهولة تنفيذها، وبعض مزاياها خاصة في تلافي احتمالية تكرار العد، وقد تكون أفضل الخيارات عندما لا تتوافر قاعدة أساسية، وإطار مجرب للتعداد، وكذلك عند وجود عدد كبير من العمال الأجانب، أو عندما تكون مستويات الأمية مرتفعة. وقد بدأت هذه الطريقة في بريطانيا ولا تزال تطبق هناك، كما تتبع هذه الطريقة -أيضاً - في كثير من الدول كمصر، حيث تم إجراء التعدادات الأحد عشر - من تعداد عام ١٨٨٢م إلى تعداد عام ١٩٦٨م - على أساس العد الفعلي. كما أن سوريا وقطر تتبعان هذا الأسلوب في تعداداتهما السكانية. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية اتبعت هذه الطريقة في إجراء تعداداتها الأخيرة، مع بعض الاستثناءات، حيث شمل التعداد رجال السلك الدبلوماسي السعوديين في

الخـارج، وتـم عـدهم عـن طريـق وزارة الخارجيـة، كـما شـمل التعـداد الـسعوديين الموجـودين في خـارج المملكـة بـصفة مؤقتـة لأي سـبب مـن الأسباب، كالعلاج، والسياحة؛ إذ تم عدهم ضمن أفـراد أسرهـم المقيمـة داخل المملكة. وهذه الاستثناءات تتخذ من قبل دول كثيرة.

- **العد النظري** (de jure): باستخدام هذه الطريقة، يتم حصر السكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة – على الرغم مـن صـعوبة تحديـدها – ولـيس حـسب أماكن وجودهم في ليلة التعداد، وفي حالـة اتبـاع هـذه الطريقـة فـإن الـزوار الموجودين في مدينة الرياض وقت التعداد – عـلى سـبيل المثـال – يعـدون في مناطق إقامتهم المعتادة، ولا يعدون في مدينة الرياض. وتجـدر الإشـارة إلى أن هذه الطريقة لا تتيح الفرصة للحصول عـلى بيانـات نـزلاء الفنـادق وبعـض المساكن العامة، والتي يمكن الحصول عليها عند تطبيق العد الفعلي.

وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ هذه الطريقة مقارنة بالطريقـة الأولى إلا أنهـا تعطي صورة أكثر واقعية عن توزيع السكان وأماكن إقـامتهم، ممـا يجعلهـا أكثر فائدة للتخطيط الاقتـصادي والاجتماعـي، كبنـاء المـدارس، والمراكـز الصحية وغيرها، كما أنها أفضل في إيجـاد إطـار للعينـات والمـسح بالعينـة، وتتبع هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان.

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة تصميم استمارة التعداد ومحتواها يمكن أن يضيف إلى مزايا أي من الطريقتين السابقتين شيئاً مهماً؛ فمعرفة مكان الإقامة المعتادة عند استخدام طريقة العد الفعلي تعطي معلومات شبيهة بنتائج العد النظري، وعندئذ تتخلص الطريقة الأولى من بعض جوانب القصور المذكورة آنفاً. كما أن كثيراً من التعدادات لا تلتزم التزاماً كاملاً بمفهوم إحدى هاتين الطريقتين، وإنما تستفيد من مزايا إحداهما مع الأخرى، مثال ذلك ما حدث في تعداد عام ١٩٧٠م في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبع العد النظري، حيث تم احتساب طلاب الجامعات مع سكان المدن التي تقع بها الجامعات، على خلاف ما كان متبعاً في التعدادات الماضية، إذ كانوا يحتسبون ضمن مناطق إقامتهم الدائمة.[1]

وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من الدول تستخدم أكثر من طريقة، ففي دولة الكويت يتم استخدام العد النظري في حصر السكان الكويتيين، واتباع طريقة العد الفعلي للسكان غير الكويتيين. وتتبع البحرين طريقة مشابهة -أيضاً-في تعداداتها الأخيرة.

- **طريقة العد النظري/ الفعلي**: تعتبر هذه الطريقة مزيجاً من الطريقتين

السابقتين، إذ يتم حصر السكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة، وحسب أماكن وجودهم يوم التعداد في آن واحد. وباتباع هذه الطريقة يتم تسجيل السكان الثابتين والموجودين مؤقتاً في آن واحد، وذلك عن طريق تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أقسام بحيث يسجل الأشخاص الذين وجدوا وقت التعداد جميعاً (أي التعداد الفعلي)، ويسجل الأشخاص الذين غابوا مؤقتاً من أفراد الأسرة في القسم الثاني، أما الأشخاص الموجودون بصفة مؤقتة مع الأسرة فيسجلون في القسم الثالث. وبعملية حسابية بسيطة يمكن معرفة السكان الدائمين والموجودين مؤقتاً، والغائبين بصفة مؤقتة، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تجمع مزايا الطريقتين السابقتين، إلا أنها صعبة التنفيذ، لذلك قلما توجد دولة تقوم بإجراء تعداداتها وفق هذه الطريقة. وقد كانت البرازيل تستخدم هذه الطريقة في إجراء تعدادها السكاني.

خصائص التعداد وملامحه :

يتميز التعداد مقارنة بمصادر البيانات السكانية الأخرى، كالعينات والتسجيلات الحيوية للمواليد والوفيات أو السجل المدني بخصائص أو مزايا تجعله في صدارتها من حيث الأهمية والاستخدامات المتعددة. ومن هذه الخصائص أو الملامح ما يلي[1]:

١- **الشمولية**: يفترض أن يشمل تعداد السكان كل أفراد المجتمع من المواطنين والمقيمين أو الأجانب (دون حذف أو تكرار)، وهذه الشمولية لا تتوافر في أي مصدر آخر من مصادر البيانات السكانية، كالعينات أو السجل المدني أو التسجيلات الحيوية. وتستخدم طرق كثيرة لقياس درجة شمولية التعداد. وفي الحقيقة، قلما نجد تعداداً سكانياً يشمل جميع السكان (١٠٠٪)، بل تتفاوت درجة الشمولية من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، وصلت درجة شمولية تعداد السكان في البحرين في سنة ١٩٨١م إلى حوالي ٩٩٪، بينما لم تتعد ٨٦٪ في تعداد اليمن في عام ١٩٧٥م.

٢- **الفردية**: يُقصد بذلك أن يتم عد أو حصر كل فرد على حدة، وتسجيل خصائصه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية منفصلة عن غيره من أفراد المجتمع، مما يسهل تصنيف السكان إلى فئات مختلفة، لهذا يمكن تصنيف السكان حسب العمر والنوع والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الزواجية، وغيرها، وإعداد الجداول ذات الأبعاد والتقاطعات المتعددة. وبناء عليه، يكون الفرد - سواء كان ذكراً أم أنثى - هو وحدة العد الأولية، أما الأسرة فهي الإطار العام لعد الأفراد، أو في الواقع وحدة عد إضافية، تجمع عنها بعض البيانات المهمة أيضاً.

٣- **الدوريـة**: يتخذ التعداد في معظم الدول صفة الدورية، بمعنى أنـه يجـرى على فترات زمنية منتظمة، وغالباً ما تكون عشر سنوات، كـما في الولايـات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر - على سبيل المثال لا الحصر- أو خمـس سنوات، كما في اليابان وفرنسا والكويـت والإمـارات العربيـة المتحـدة. وتوصي الأمم المتحدة - من أجل سهولة المقارنـة بـين الـدول- بـإجراء التعداد في الـسنوات المنتهيـة بالـصفر، كـأن تكـون ١٩٨٠م و ١٩٩٠م و٢٠٠٠م. وللدوريـة أهميـة كـبرى في رصـد ودراسـة التغـيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بهـا المجتمـع، وتقـويم مدى نجـاح المـشروعات والخطـط المختلفـة في تنميـة المـوارد البـشرية، وتحسين مستويات المعيشة والصحة بالمجتمع، إضافة إلى تمكين المختصين من التنبؤ، وإعداد إسقاطات حجم السكان للفـترات الزمنيـة القادمـة. وباختصار تتيح التعدادت الدورية المنتظمة المقارنـة بـين بيانـات تعـداد وآخر، ومن ثم تقويم الماضي، ووصف الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل.

٤- **الآنيـة**: يُقصد بها أن بيانات التعداد تجمـع في وقـت محـدد أو فـترة زمنيـة معينة، تتمثل في ليلة التعداد أو بالتحديد لحظة الإسناد التـي يـتم إسـناد معظم بيانات التعداد إليها، وذلك لأن خصائص السكان تتغير من لحظة إلى أخرى. ولابد من اختيار لحظة محددة، بحيث لا يشمل التعداد إلا من

كان عندها موجوداً على قيد الحياة، وتسمى هذه اللحظة "لحظة الإسناد الزمني"، وتحدد عادة بمنتصف ليلة التعداد التي يتم تحديدها مسبقاً، وتبدأ عملية العد الفعلي للسكان اعتباراً من صباح اليوم التالي لهذه الليلة، ويستمر لمدة يتوقف طولها على الإمكانات البشرية والمادية المتاحة. ومن جهة أخرى، فعلى عكس ما هو متبع من قبل معظم الدول قد تكون لحظة التعداد هي لحظة طلوع الشمس، كما هو مستخدم في الهند على سبيل المثال. و تكمن ضرورة تحديد هذه اللحظة في أن خصائص السكان ليست ثابتة أو مستقرة، فهي متغيرة كل لحظة. فخلال قراءة هذه الفقرة فقط يولد أناس ويموت أناس، ويتزوج آخرون ويطلق أناس غيرهم،... وهكذا[1]؛ لذا يشبه التعداد بالصورة الفوتوغرافية للوضع السكاني (أو أحوال السكان) في وقت زمني محدد، أو في الواقع صورة للمجتمع من الناحية السكانية عند لحظة معينة[2].

٥- **الإقليم المحدد**: يقصد بذلك أن يجرى التعداد في منطقة جغرافية محددة تحديداً واضحاً عن طريق الحدود السياسية للدولة، وألا يجرى التعداد

في منطقة غير محددة تحديداً – ولو إجرائياً أو مؤقتاً – لغرض التعداد، لأن ذلك يؤثر في نواح كثيرة، كتقدير درجة شمولية التعداد ودقة بياناته، وبعض استخداماته الجغرافية.

٦- **الرعاية الحكومية**: يحظى التعداد بالرعاية الحكومية من الناحية القانونية والمالية والإدارية؛ فعادة ما يستند على أساس قانوني يتمثل في قرار أو مرسوم سام يحدد الحقوق والواجبات للأفراد والقائمين على التعداد، وبهذا توفر الحكومة للتعداد ما يتطلبه من الدعم المالي، وتعطيه الأساس القانوني، فيتسم بالرسمية. فالقيام بالتعداد الشامل للسكان ليس أمراً سهلاً، فهو يتطلب مبالغ مالية كبيرة، وتجهيزات كثيرة، وطاقات بشرية مدربة ومؤهلة للتخطيط والإعداد له، وتنفيذه والتعامل مع البيانات التي يوفرها. ومن الناحية الإدارية، يحتاج نجاحه إلى تضافر جهود الوزارات والمؤسسات الحكومية لتسهيل عملية إنجازه[1].

ثانياً: المسح بالعينة

المسح بالعينة هو أحد الأدوات المهمة التي تُجمع من خلاله بعض البيانات السكانية. والعينة -كما نعرف- هي مجموعة صغيرة نسبياً من أفراد المجتمع يتم اختيارها بطرق علمية محددة، ويفترض أن تمثل ذلك المجتمع تمثيلاً دقيقاً وصادقاً. ويكمن الغرض الأساسي من العينات في إمكانية تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه تلك العينات. وهناك طرق عديدة للمعاينة، منها ما يلي:

١- العينة العشوائية البسيطة. ٢- العينة المنتظمة.

٣- العينة الطبقية. ٤- العينة العنقودية (متعددة المراحل).

فأحياناً لا حاجة لدراسة المجتمع بكامل أفراده، إذا كانت العينة تحقق أهداف الدراسة؛ لذا يكثر استخدام العينات والاعتماد عليها في كثير من الدراسات مقارنة بأساليب جمع البيانات الأخرى. ومن الأسباب التي تدعو الكثيرين إلى استخدام العينات بدلاً عن الحصر الشامل لمفردات الظاهرة المدروسة ما يلي:

- **السهولة**: يتسم المسح بالعينة مقارنة بالتعداد السكاني بسهولة التنفيذ لأنه لا يشمل كل المناطق الجغرافية وجميع الأفراد.

- **المرونة**: يمكن دراسة أية ظاهرة سكانية أو اجتماعية أو اقتصادية في أي وقت بخلاف التعداد الذي يجرى في الغالب كل عشر سنوات ويتطلب ترتيبات معقدة. كما أن التعدادات السكانية قد لا تكون ملائمة لجمع معلومات تفصيلية وشاملة عن الخصوبة والهجرة والصحة والغذاء والاستهلاك والإنفاق -على سبيل المثال-. باختصار يمكن التوسع في عدد الأسئلة المطروحة على عينة من السكان، على عكس الوضع بالنسبة للتعداد الشامل.

- **الدقة**: تتسم البيانات التي تجمع عن طريق المسح بالعينة بالدقة لإمكانية تنفيذها بسهولة ومراقبة عمليات جمع البيانات بفاعلية مما يتيح المجال للتأكد من صحة البيانات واكتمالها.

- **قلة التكاليف**: يتميز المسح بالعينة بقلة تكاليفه مقارنة بالحصر الشامل، إذ يمكن إجراء المسح بالعينة في حدود الإمكانات المتاحة.

- **سرعة استخراج النتائج**: يمكن من خلال المسح بالعينة الحصول على النتائج بسرعة وفي وقت قصير، مقارنة بالحال عندما يكون الحصر شاملاً.

أغراض المسح بالعينة واستخداماته :

هناك الكثير من الأغراض والاستخدامات للمسوحات الديموغرافية، من أبرزها ما يلي:

- تلبية الاحتياجات العاجلة والمستجدة: بما أن من الصعوبة في كثير من الأحيان التنبؤ باحتياجات البلد من المعلومات في وقت إجراء التعداد، فإن من الضروري استخدام المسح بالعينة لتلبية الاحتياجات المستجدة من وقت إلى آخر. ويمكن أن يكون بديلاً للتعداد عندما يتعذر إجراء التعداد السكاني.
- تحديث الإحصاءات: يستخدم المسح بالعينة لتحديث الإحصاءات التي يتم جمعها عن طريق التعداد، خاصة أن التعدادات السكانية تجرى – في الغالب – كل عشر سنوات.
- توفير بيانات تفصيلية: يستخدم المسح بالعينة لتوفير بيانات تفصيلية عن بعض الظاهرات السكانية؛ لأغراض الدراسات والأبحاث السكانية المتخصصة كدراسات الخصوبة.
- تقويم بيانات التعداد أو التسجيلات الحيوية: يُستخدم المسح بالعينة لتقويم دقة البيانات الأخرى شموليتها، مثل التعداد والإحصاءات الحيوية.

ثالثاً: الإحصاءات الحيوية

تعرّف الإحصاءات الحيوية – كما تسمى أحياناً – بأنها التسجيلات المستمرة والإجبارية لوقائع الولادة والوفاة والزواج والطلاق والتبني وغيرها. وتعرفها الأمم المتحدة بأنها "العملية الكلية لجمع البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية وخصائصها المتعلقة بالأشخاص المعنيين من خلال التسجيل أو العد، أو التقدير بالطرق المباشرة أو غير المباشرة. كما تتضمن تصنيف تلك البيانات وتحليلها وتقويمها وعرضها ونشرها في أشكال إحصائية"[1].

وتعتبر الإحصاءات الحيوية أحد المصادر الأساسية للبيانات السكانية التي لا بد من توافرها لحساب المعدلات الديموغرافية والصحية والاجتماعية المهمة كمعدلات المواليد والوفيات، ومعدلات شيوع وانتشار أمراض معينة كالسرطان، أو معدلات الزواج والطلاق. ولنظم التسجيلات الحيوية وظائف قانونية أكثر منها وظائف إحصائية؛ فبناء عليها، يتمكن صاحب العلاقة من الالتحاق بالمدارس الحكومية وغير الحكومية، أو الحصول على عمل، أو إعانة عند الكبر. وتستخدم بوصفها مستنداً للاستفادة من البرامج الاجتماعية أو الصحية مثل رعاية الأمومة أثناء فترة النفاس. ومما يدعم صفتها القانونية، اشتراط السلطات القانونية حمل مستندات توثق الميلاد أو الوفاة. كما

أنها لازمة عند دفن الموتى. ومن الجدير بالذكر أن الحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة تشتمل على أنه "يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته، ويعطى اسماً يُعرف به"[1].

خصائص التسجيلات الحيوية أو ملامحها:

بالنظر إلى التسجيلات الحيوية، تتضح بعض الملامح التي تتسم بها الإحصاءات الحيوية، ومن أبرزها ما يلي:

١- **الشمولية الجغرافية**: ويقصد بها أن التسجيلات عادة ما تغطي رقعة جغرافية واسعة تمثل دولة كاملة ابتداءً من المدن الكبرى إلى أصغر تجمع سكاني؛ مما يجعلها أفضل في هذا الخصوص من المسوحات المعتمدة على عينات محددة.

٢- **الإجبارية**: تعتبر إجبارية بحكم القانون مما يعطيها صفة خاصة وينعكس على دقتها، وخاصة أنها سبيل لإصدار شهادات الميلاد أو شهادات الوفاة.

٣- **الاستمرارية**: يقصد بها الاستمرار في التسجيل مما يجعلها تتفوق بتجددها على بيانات التعداد التي تجمع -في الغالب -كل عشر سنوات. وهذا يجعل بالإمكان الحصول على معدلات المواليد والوفيات شهرياً.

٤- **الفورية في التبليغ**: يفترض أن يتم التبليغ عن الوقائع فور حدوثها، ولكن

لا يحدث ذلك في كل الأحوال. وعلى أية حال، فكلما كانت الفترة بين تاريخ وقوع الحدث وبين تاريخ تسجيله قصيرة، كانت الإحصاءات الحيوية أكثر دقة وصدقاً في تمثيلها للواقع السكاني في الدولة. ولهذا السبب تؤكد كثير من الدول على ضرورة التبليغ عن وقوع الحدث الديموغرافي خلال فترة زمنية معينة. وتختلف هذه الفترة من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، يُسجل الحدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ٢٤ساعة في المناطق الحضرية، و ما بين ١٠ إلى ١٥ يوماً في المناطق النائية. أما في المكسيك فتعتمد الفترة على علاقة القائم بالتبليغ بالمولود الجديد بحيث تكون ١٥ يوماً إذا كان الأب هو المبلغ، وتكون ٤٠ يوماً إذا كانت الأم هي القائمة بالتبليغ[١]، وفي المملكة العربية السعودية تنص الأنظمة بأن يتم التبليغ خلال ١٥ يوماً، وفي حالة عدم التبليغ خلال هذه المدة يتعين على الأسرة دفع غرامة مالية مقدارها ٥٠ ريالاً. وبشكل عام، تتفاوت الفترات المسموح خلالها التسجيل من واقعة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. ويتضح ذلك – جلياً – من خلال النظر إلى البيانات في الجدول (٢-٢) عن الفترات المحددة لتسجيل بعض الواقعات في بعض الدول.

٥- **انخفاض التكاليف**: في معظم الحالات لا تقوم بتسجيل الوقائع الحيوية مؤسسة مستقلة، وإنما يتم تسجيل معظم هذه الوقائع عن طريق مؤسسات حكومية أنشئت لأغراض أخرى كالمستشفيات، مما يسهم في خفض تكاليف عمليات التسجيل، على الرغم من استمراريتها وديمومتها.